إعادة الخافض أو حذفه بين الوجوب والجواز
دراسة تركيبية دلالية / مثل من القران الكريم

د.قاسم محمد صالح

كلية الآداب-جامعة الزرقاء
الزرقاء-الأردن

الملخص

تناول البحثُ مسألة "إعادة الخافض، أو جواز حذفه في العطف على المخفوض من الضمائر خاصّة، والأسماء المبنيّة عامّة"، واستوفى الباحث هذه الدّراسة باستخراج شواهدها من القرآن الكريم، إذ بلغ مجموعُها مئةً وستةً وثلاثين شاهداً مَبْنيّا، منها مئةٌ وعشرةُ شواهد بإعادة الخافض، وستّةٌ وعشرونَ شاهداً بحذفه؛ وقد تَنَوّعتِ الأسماءُ المبنيّة المتعاطفة فشملت:" الضمائر، والأسماءَ الموصولة، والإشارة، والاستفهام"؛ وتناوبتْ هذه الأسماء المواقع بيْنَ التّابع والمتبوع؛ كما تَنَوّعت خوافضها فشَمَلَتْ أغلبَ أحْرُفِ الجرّ: ("مِنْ" و"إلى" و"عَنْ" و"على" و"الباء" و"اللام" و"الكاف"؛ وكان حرف"الواو" هوالعاطف لمئةٍ وثمانية وعشرين شاهداً؛ وأمّا الشواهدُ الثمانية الأخرى، فقد ارتبط ثلاثةٌ منها بـــ"أمْ"، وثلاثةٌ بـــ"أوْ"، و شاهدان بـــ"ثـُـمّ".

لم تتضَمّن الدّراسةُ "عَطْفَ المَخفوض من الأسماء المعربة" على مثيلاتها؛ سواء بإعادة الخافض، أو حذفه؛ لأنها غير مشمولة بهذه الدّراسة، إلا ما كان منها معطوفاً بالخفض على الأسماء المبنية، أو ما كان من الأسماء المبنيّة معطوفا بالخفض عليها.

– شملَتْ الدّراسةُ العناوين الآتية:

أولاً: توطئة وتقديم .

ثانياً: آراء النّحاة في العطف على المرفوع و المنصوب من الضمائر.

ثالثاً: آراء النّحاة في العطف على المخفوض من الضمائر.

رابعاً: العطف على المخفوض من الأسماء المبنيّة.

خامساً: دراسة تطبيقيّة للشواهد المستخرجة من القرآن الكريم.

سادساً: الخلاصة ونتائج البحث.

الكلمات المفتاحية: إعادة الخافض، حذف الخافض في العطف على المخفوض، الأسماء المبنيّة.

تاريخ استلام البحث: 2012/5/13 تاريخ قبول البحث للنشر: 2013/9/4

The Necessity or Possibility of Repeating or Deleting the Preposition: A Structural and Deductive Study. Examples from the Holy Qur an

Abstract

The question of the grammatical necessity of repeating the preposition or deleting it totally from the (Arabic) sentence that includes the prepositional object has remained a debatable issue among the Arab grammarians over the years. Most of Arab grammarians differ on the reasons for repeating or deleting the prepositions. The researcher discussed nearly all the uninflected nouns and gave examples including pronouns as parts of the uninflected nouns from the Holy Qur'an. The researcher depended in his analysis and justification on the composition theory which was firstly introduced by Al-Jahez (died in 255 A.H.), and then completed by Abdulqader Al-Gorgani (died in 471 A.H.).

This research paper is involved with the study of the views of grammarians concerning the issue in question where he cited examples from the Holy Qur'an, poetry and the Arabs Sayings. The researcher added to all of that the rest of the uninflected nouns completing the examples from the Holy Qur'an to prove his point by analyzing and giving reasons for the phenomenon in accordance with the Qur'anic composition, and indicating the significance of the linguistic structure. The researcher introduced results of the study at the end of his work.

Key Words: Repeating the Preposition, Deleting the Preposition (from the Arabic sentence), the Prepositional Object, Uninflected Nouns.

وجوبُ إعادة الخافض أو جوازُ حذفه في المعطوف على المخفوض من الأسماء المبنيّة

أولاً: توطئة وتقديم: تُعَدُّ مسألةُ " العطف على الضمير المخفوض" من المسائل الخلافية بين النحاة البصريّين الذين يقولون:" بوجوب إعادة الخافض في العطف على الضمير المخفوض إلاّ في ضرورة شعر"، والكوفيين الذين يجيزون حذفه في السّعَة والاختيار؛ وقد أذكى الخلافَ بين الفريقين قراءةُ "حمزة" (ت:156هـ) بحذف الخافض، وخفض (الأرحامِ) عطفاً على الضمير المخفوض في (به)، في قوله تعالى:

"**واتّقوا الله الذي تَساءَلونَ بهِ والأرحامِ**"**النساء/1**

والقراءة بحذف الخافض وخفض (المسجِدِ) عطفاً على الضمير المخفوض في (به) في قوله تعالى:

"**وصَدٌّ عَنْ سَبيل اللهِ وكُفْرٌ بهِ والمَسْجِدِ الحرامِ**" البقرة/217.

وكان ممّن قرأ بها (1):"ابنُ عبّاس" و"الحَسَنُ" و"مُجاهد" و"قتادة" و"النّخعي" و "يحيى بْنُ وثاب"و"أبو رَزين"، وأكّدها من النّحاة (2): "يونسُ"، و" أبو الحسن الأخفش"، و"أبو علي الشلَوْبين"، وأجازها "الجَرْميُّ" مشترطاً تأكيد الضمير المخفوض؛ كما هو الحال في "العطف على المرفوع من الضمائر"؛ ثم أفردَ لها" أبو البركات الأنباري" (ت:577) المسألة الخامسة والستين في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف)(3)؛ حيث حاول تَفْنيدَ أقوال الكوفيين، وتأويلَ شواهدهم على غير ماذهبوا إليه؛ وأعقبه "ابنُ مالك"(4) (ت:672هـ) فردّ أقوالَ البصريين مشيراً إلى ضَعْفِ حُجّتِهِمْ في هذه المسألة؛ وكان "أبو حيّان الأندلسي" أشدّ منه رفْضاً لدعاوى البصريين فيها حين قال(5): (ولَسْنا مُتَعَبّدين بقول نحاة البصرة، ولا غيرهم ممّنْ خالفهم، فكَمْ حُكْمٍ ثَبتَ بنقلِ الكوفيّين لم ينقلْهُ البَصْريّون؛ و كم حُكْمٍ ثبت بنقل البصريّين لم ينْقُلْهُ الكوفيّون، وإنما يَعْرِفُ ذلك مَنْ له اسْتبحارٌ في عِلْمِ العربيّة، ولا يَعْرِفُهُ أصحابُ الكنانيس المشتغلون بضروبٍ من العلوم، والآخذون عن الصّحُفِ دون الشيوخ).

اختلف القُرّاءُ بين مُؤَيدٍ لقراءة "حمزة" ممّنْ تقدّم ذكرهم، ومُعارضٍ لها كـ "مكّي بن أبي طالب القيسي"(6)، و"العُكبري"(7)، و"ابْنِ جنّي"(8)، و"ابْنِ غلبون"(9)، و"ابْنِ

خالويه" (10)،و" ابْنِ الجزري"(11)، وغيرهم.

كما تناولت هذه الدراسة جوانبَ مسألةَ "وجوب إعادة الخافض في العطف على الضمير المخفوض أو جواز حذفه"، فشملَت باقتضابٍ "العطفَ على المرفوع، والمنصوب، والمخفوض من الضمائر"، كما شملَت "العطفَ على المخفوضِ من الأسماءِ المبنيّة" الأخرى التي أوْرَدَ الكوفيّون بَعْضَها في شواهدهم، وأرفق الباحث بالدراسة قائمةً بالشواهد التي استَخْرجَها من القرآن الكريم، مجتهداً في إجراء دراسةٍ تطبيقيّةٍ عليها؛ أمّا الشواهدُ الشعريّة فلم يُضِفْ الباحث جديداً على ما استشهد به الكوفيّون؛ لأنّ الحجّة فيها واهيةٌ؛ بسبب خضوع الشاعرِ في مسألة إعادةِ الخافضِ، أو حذفهِ لضرورةِ الوَزن؛ كما أنها لم تكنْ موضِعَ خلافٍ بين الفريقين.

وأمّا "المعطوف بالخفض على الضمائر" فهو مِحْوَرُ الدّراسة الذي يُحدّدُ وجوبَ إعادةِ الخافضِ معه، أو جوازَ حذفه.

ثانيا: آراء النحاة في العطف على الضمائر المرفوعة و المنصوبة:

أ- العطف على الضمائر المرفوعة المتصلة.

• أفردَ أبو البركات الأنباري لِـــ" العطف على الضمير المرفوع المتصل، المسألة السادسة و الستين في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف)، و أوْرَدَ أقوالَ البصريين (في عدم جوازه إلا على قُبْحٍ في ضرورة شعر، و أقوالَ الكوفيين في جوازه في اختيار الكلام).(13)

• ذهب سيبويه (14) إلى أنّ "ما يَقْبُحُ أنْ يشْركَه المُظْهَرُ فهو المُضْمَرَ المرفوع نحو قولك: "فعلتُ وعبدُ الله"، و"أفعلُ و عبدُ الله"؛ و نسب إلى الخليل قولـــه:" إنّ هذا إنّما قَبُحَ؛ لأنّـــه إضمارٌ يُبْنى عليه الفعل، فاستَقْبَحوا أنْ يَشْرَكَ المُظهَرُ مُضْمراً يُغَيّرُ الفعلَ عن حاله، فَيُبنى على غير بنائه، الذي كان عليه في الإظهار، حتى صار كأنه شيءٌ في كلمة لا يفارقها؛ فإنْ نَعَتَّه حَسُنَ أنْ يَشرَكُهُ المُظْهَرُ، ومنه قولُه تعالى:

- "**فاذهَبْ أنْتَ وربُّكَ فقاتِلا**" المائدة /24.

- "**اسكـُن أنتَ و زوجُك الجنـّـــة**" البقرة/ 35، الأعراف/19.

و ذلك أنّك لمّا وصفته حَسُنَ الكلام حيث طوّلْتَهُ و أكّدته.

- و" **لو شاءَ اللهُ ما أشـْركنا و لاآباؤنا**" الأنعام/ 148.

"و إنّما حَسُن؛ لمكان (لا)، و يجوز في الشـّـــعْر؛" و ذهب مَذْهَبَ سيبويه في هذه المسألة "المبرّد"(15)، و"ابْنُ السّرّاج"(16)، و"أبو جعفر النّحاس"(17)، و"السيرافي"(18)، و"الزمخشري"(19)، و"العُكْبري" (20)، وهو ضعيفٌ عند "ابن مالك "(21)، وغيرُ حَسَنٍ عند " البَعْلي"(22)، و"ابْنِ هشام الأنصاري"(23).

و أمّا مذهبُ السيوطي فلا يُجيز العطف على ضمير رَفْعٍ مُتصلٍ إلّا بعد الفصْلِ بفاصل، سواء أكان ضميراً منفصلاً، أو غيرَه (24)، و رَوى "أبو حيّان الأندلسي" أنّ "الكوفيين"، و"الأنباري" و"أبا عليّ الفارسي" لم يشترطوا في العطف على المرفوع المتصل من الضمائر الفصْلَ بين المتعاطفين، وأجازوا: "قمْتُ و زيدٌ"(25)

ب- العطف على الضمائر المنصوبة المتصلة:

ذكر سيبويه "بأنّ ما يَحْسُنُ أنْ يَشـْرَكَهُ المُظـْهَرُ فهو المُضمَرُ المنصوب، كقولهم (26):"رأيتُك و زيداً"، و" إنك وزيداً منطلقان"، وإنما حسُنَت شركتُه المضمرَ المنصوبَ؛ لأنه لا يتغيّرُ الفعلُ فيه عن حاله التي كان عليها قبل أن يُضْمَرَ فيه"، فأشْبَهَ المضمر المظهرَ، و صار منفصلاً عندهم بمنزلة المظهر".

وافقه السيرافي (27)، والزمخشري(28)، وأجاز "البَعْلي" العطف على الضمير المتصل المنصوب بغير قيد(29) مستشهدا بقوله تعالى:

" **و اتقوا الذي خَلَقَكُمْ و الجِبِلّةَ الأوّلين**" الشعراء/184.

كما أجاز ابْنُ هشام (30) العطفَ على الظاهر، و الضمير المنفصل، و الضمير المتصل المنصوب بلا شرط، كقوله تعالى:

"**جمعناكم و الاوّلين**" المرسلات/ 38.

واستشهد السيوطي(31) على جوازه بقوله تعالى:

"**و لقدْ وَصّـيْنا الذين أوتوا الكتاب مِنْ قـَـبْلِـــكُمْ و إيّاكُمْ**" النساء/ 131.

وفصّلَ" ابْنُ مالك"(32) في العطف على ضمير النصب المتصل بخاصّة فقال: "ضمير النصب المتصل في العطف عليه كالظاهر"؛ على أنّ ضمير النصب المتصل يُعطَـــفُ عليه الظاهر نحو قولهم: "رأيتُه و عَمْراً"، كما فصّل في العطف على الضمير المنفصل منصوبا كان أو مرفوعا في عطفه، والعطف عليه فهو بمنزلة الظاهر فيقال: "رأيتُ زيداً وإيّاك"، "و إيّاك و زيداً رأيت" في حالة النصب، و أمّا في حالة العطف على الضمير المنفصل المرفوع فيقال: "أنا و زيدٌ صاحباك"، و"صاحباك زيدٌ وأنا".

ثالثا:العطف على المخفوض من الضمائر:

أ- آراء البصريين و الكوفيين:

اختلف كبار النحاة في مسألة العطف على الضمير المتصل المخفوض على نحو اختلافهم في العطف على الضمير المتصل المرفوع؛ فالبصريّون ذهبوا إلى وجوب إعادة الخافض في الاسم المعطوف؛ مبنيّاً كان ذلك الاسْمُ أوْ مُعْرباً؛ إلا في ضرورة شِعْر، وذهب الكوفيّون إلى جواز حذفه في السّعة، والاختيار، مستشهدين على صحّة مذهبهم بقراءة (حمزة) بخفض (الأرحام) عطفاً على الضمير المخفوض في (به) من الآية الكريمة:

"**واتقوا الله الذي تساءلون به و الأرحام**" النساء/1

وعطف (المسجد الحرام) بالخفض على الضمير المخفوض في (بِه) من الآية الكريمة:

"**وصدٌ عن سبيل الله و كفرٌ بهِ و المسجِدِ الحرام**" البقرة/217.

أفرد الأنباري في "العطف على الضمير المخفوض"، المسألة الخامسة والستين في كتابه "الإنصاف في مسائل الخلاف"، وعرض فيها آراءَ الفريقين، وحاول تفنيدَ أقوال الكوفيين(33)، وذكر أنّ حُجة البصريين" تستند إلى أنّ ظاهر المخفوض لا يُعْطَف على مَكْنِيّهِ وأنّ حَرْفَ الجرّ، والاسْمَ المجرورَ، بمنزلة الشيءِ الواحد، فإذا عطفت على الاسم المجرور فكأنّك عطفت على حَرْفَ الجرّ، وعَطْفُ الاسْمِ على الحَرْفِ لا يجوز".(34)

و ذهب بعضهم إلى أنّ الضميرَ أصبح عِوَضاً عن التنوين، فلا يجوز العطف عليه؛ لأنه لا يجوز العطف على التنوين(35)، وذهب فريق ثالث إلى أنّه لا يجوز عطف الاسْمِ المُعْرَب المجرورِ على المُضْمَر المجرور؛ لأنه لا يجوز عطف المضمرالمجرور على:

المعرب المجرور(36)؛ فلا يجوز القول:"مررت بك و زيدٍ"؛ لأنه لا يجوز القول: "مررت بزيدٍ" و "بكَ"، أمّا حُجّة الكوفيين في جواز حذف الخافض فتستند إلى بعض الشواهد القرأنية، والشعرية، والمأثور من أقوال العرب؛ وذكروا ثلاثة شواهد قرآنية أخرى إضافة إلى الشاهدين اللّذيْن تقدّم ذكرهما:

" **ويَسْتَفتونَك في النساء قلِ اللهُ يُفْتيكُمْ فيهنّ و ما يُتلى عَلَيْكُمْ**" النساء/127.

فـَ(ما) عند الكوفيين في موضع الخفض عطفاً على الضمير المخفوض قبلها.

و"**لكنِ الراسخون في العِلْمِ مِنْهُمْ و المؤمِنونَ يُؤمِنونَ بما أُنْزِلَ إليكَ و ما أُنْزِلَ من قبلِكَ و المقيمين الصلاة**" النساء/162.

وكلمة (المقيمين) عندهم معطوفة على الضمير المخفوض في (إليك).

و"**جَعَلْنا لَكُم فيها معايِشَ و مَنْ لَسْتُمْ له برازقين**" الحجر/20.

و(مَنْ) عندهم معطوفة بالخفض على الضمير المخفوض في (لكم).

كما استشهد الكوفيون بالشعْر للدلالة على صحّةِ مَذْهَبِهِمْ بجواز العطف على الضمير المخفوض، ومن ذلك قول الشاعر:

فاليَوْمَ قرّبْتَ تَهْجونا و تشتُمُنا فَاذْهَبْ فما بكَ والأيّامِ مِنْ عَجَبِ(37)

فكلمة (الأيام) مخفوضة بالعطف على الضمير المخفوض في (بك).

و قول الشاعر:

أكُرُّ على الكتيبةِ لا أُبالي أفيها كانَ حَتْفي أمْ سِواها(38)

فكلمة (سواها) مخفوضة بالعطف على الضمير المخفوض في (فيها)

و قول الشاعر:

تُعَلـّقُ في مثلِ السّواري سيوفُنا وما بَيْنَها و الكَـــعْب غُوطٌ نَفانِفُ(39)

فكلمة(الكعْب) مخفوضةٌ بالعطف على الضمير المتصل المخفوض بإضافة (بَيْن)إليه

و قول الشاعر:

هَلّا سألْتَ بذي الجَماجِمِ عَنْهُمُ و" أبي نُعَيْمٍ" ذي اللّواءِ المُحْرِقِ(40)

فكلمة (أبي نعيم) مخفوضة بالعطف على الضمير المخفوض في (عنهم).

و قول الشاعر:

لوْ كانَ لي و زُهَيْرٍ ثالِثٌ وَرَدَتْ مِنَ الحِمامِ عِدانا شَرّ مَوْرودِ(41)

فكلمة (زُهيْر) مخفوضة بالعطف على الضمير المخفوض في (لي).

و قول الشاعر:

إذا أوْقَدوا ناراً لِحَرْبِ عَدُوّهِمْ لَقَدْ خابَ مَنْ يَصْلى بها و سَعيرِها(42)

فكلمة (سعيرها) مخفوضةٌ بالعطف على الضمير المخفوض في (بها).

أمّا الأقوال المأثورة عن العرب فلم يتناقلوا منها في "العطف على الضمير المخفوض بحذف الخافض" سوى شاهد واحد؛ رَواهُ "ابْنُ مالك" عَنْ "قُطْرُب/ محمد بْنِ المستنير":"ما فيها غيرُه و فَرَسِه"(43).

فكلمة (فرسِه) مخفوضة بالعطف على الضمير المخفوض بالإضافة في (غيره).

ب- آراء النحاة في العطف على المضمر المخفوض:

وقد ذكر سيبويه: (44) " وممّا يقْبُح أنْ يَشْرَكَهُ المظهرُ علامةُ المضمر المجرور كقولهم:" مَرَرْتُ بِك و زيدٍ"؛ فقد كرهوا أن يَشْرَكَ المُظْهَرُ مضمراً داخلاً في ما قبله؛ لأنّ هذه العلامة الداخلة في ما قبلها لا يُتكلّمُ بها إلا مُعْتَمِدَةً على ما قبلها، وأنّها بدلٌ من اللفظ بالتنوين، فصارت عندهم بمنزلة التنوين، فلمّا ضعُفَت عندهم كَرِهوا أن يُتْبِعوها الاسم، ولا يَحْسُن لك أنْ تقول :"مَرَرتُ بك أنت وزيدٍ"، وقد يجوز في الشعر أن يُشرك بين الظاهر، والمُضمَر على المرفوع والمجرور إذا اضْطُرّ الشاعرُ لذلك .

ووافقه "المبرّد"(45)، و"السيرافي"(46)، و"أبو علي الفارسي"(47)، و"الأعلم الشنْتمري"(48)، و"ابْنُ جنّي"(49) و"ابْنُ الخبّاز"(50)، و"الواسطي الضرير"(51)، و"ابْنُ برهان العكبري"(52). بينما ذهب "الفرّاء"(53)، و"الأخفش سعيد"(54)، إلى أنّ العطف على الضمير المخفوض يجوز في الضرورة الشعرية فقط، وذهبا إلى نَصْبَ (الأرحام) في الآية الكريمة على إضمار فعل، والتقدير: (واتّقوا الأرحامَ).

كما خطّأ النحّاسُ(55) القائلين بأنّ (والأرحام) في الآية الكريمة "قَسَمٌ"، وذكر بأنّه خطأٌ في

(الإعراب، و المعنى) ؛ لأنّ حديث رسول الله – صلّى الله عليه وسلّم– "يا أيّها الناس اتّقوا ربّكُم والأرحامَ" (56) يؤكّد نَصْبَ (الأرحام) في الآية، و هو مذهب البصريّين.

و أكّد "أبو اسحاق الزجّاج" مذهبَ البصريّين (57)، بأنّه يَقْبُحُ أنْ يُعْطَفَ اسْمٌ ظاهرٌ على اسْمٍ مُضْمَرٍ في حال الجرّ إلا بإعادة الجارّ؛ معلّلاً ذلك بأنّ الثانيَ شريكٌ للأوّل، كما وافقهم "ابْنُ عطيّة الأندلسي"(58)، و"الزمخشري" (59)، و"الأنباري"(60)، و"عبدُ القاهر الجرجاني"(61)، و"البَعْلي"(62)، و"الخَوارِزْمي" (63)، و"ابْنُ الحاجب"(64)، و"الرّضي الأستراباذي"(65)، و"ابْنُ يعيش"(66)، و"السّلسيلي"(67)، و"ابْنُ عَصْفور"(68)، و"ابْنُ هشام الأنصاري"(69).

أجاز جرّ (الأرحام) على القَسَم "ابْنُ بابشاذ"(70)، و" أبو البقاء العُكْبَري"(71)، و"المُنْتَجِبُ الهمذاني"(72)، و" ابْنُ أبي الرّبيع"(73)، و"السّمينُ الحَلَبي"(74).

عارض جرّ(الأرحام) على القَـــسَم "الرّضي الأستراباذي"؛ معلّلا ذلك بأنّه "قَسَمُ سؤالٍ، و قَسَمُ السؤالِ لا يكون إلا مع الباء"(75).

عَرَضَ "أبو حيّان الأندلسي" أقوالَ النّحاة الذين سبقوه من البصريّين، والكوفيين، وأشارَ إلى أنّ "يونُسَ"، و"أبا الحَسَن الأخفش" و"أبا علي الشّلَوْبين" كانوا متّفقين مع الكوفيّين في جواز العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض في السّعة و الاختيار، وأنّ مذهب "الجَرْميّ" أجاز ذلك في الكلام بعد توكيد الضمير، نحو: "مرَرْتُ بك نَفْسِك وزيدٍ" (76) و حدّد "أبو حيّان" منهجه" بجوازه في الكلام مطلقا؛ معلّلاً ذلك بأنّ السّماعَ يَعْضُدُهُ، و القياسَ يُقوّيهِ"(77)، وذكر بأنّ تأويلَ العطف على غير الضمير في (به) من الآية الكريمة:

"**وصدٌّ عَنْ سَبيلِ اللهِ وكُفْرٌ به والمسْجدِ الحرام**" البقرة/217 يُخْرِجُ الكلام عن الفصاحة"(78)، و"أنّ من ادّعى في قراءة "حمزة" الغَلَطَ، أو اللّحْنَ فقد كَذَبَ"(79)، كما أشار إلى "أنّ تَصَرُّفَ العربِ في تنويع أحرف العطفِ التي وردت في الشواهد دليل على الجواز"(80).

ذهب "السيوطي" إلى أنّ "عَدَمَ وجوبِ عَوْدِ الجارّ في العطف على ضميره؛ لوُرودِه في الفصيح بغير عَوْدٍ"(81)، مستشهداً على صِحّة مذهبه ببعض ما تقدّم من الشواهد القرآنيّة والشِعْريّة.

ذكر "البغدادي" بَعْضَ شواهد الكوفيّين الشِعريّة المتعلقة بالعطف على المخفوض بحذف الخافض؛ وعَقّبَ على آراء" الأنباري" التي فنّدَ فيها أقوالَ الكوفيين بقوله: "هذا ما أوْرَدَهُ الأنباري، ولا يَخْفى ما في غالبه من التّعَسُّف"(82).

أمّا "ابْنُ مالك"، فقد عقّب على ما تعلّل به البصريّون في "وجوب إعادة الخافض في العطف على الضمير المخفوض" قائلاً:(83)

"و لِلْموجبين إعادة الجارّ حجّتان:

إحْداهما: أنّ ضميرَ الجرّ شبيهٌ بالتّنوين، ومعاقِبٌ له، فلا يُعْطَفُ عليه كما لا يُعْطفُ على التنوين.

الثانية: أنّ حَقّ المعطوف، والمعطوف عليه أنْ يَصْلُحا لِحلولِ كلّ واحدٍ منها مَحَلّ الآخر، و ضمير الجرّ غيرُ صالحٍ لحلوله محلّ ما يُعْطَفُ عليه، فامْتَنَعَ العطف عليه إلا مع إعادة الجارّ".

"وفي الحُجّتَيْن من الضّعْفِ ما لا يَخْفى؛ لأنّ شَبَهَ ضمير الجرّ بالتنوين لَوْ مُنِعَ من العطف عليه بلا إعادة الجارّ لَمُنِعَ منه مع الإعادة؛ لأنّ التنوين لا يُعطَفُ عليه بوجهٍ، ولأنه لَوْ مُنِعَ من العطف عليه لَمُنِعَ من توكيده، و الإبدال منه؛ لأنّ التنوين لا يؤكّد، ولا يُبْدَل منه، وضمير الجر يؤكّدُ، ويبدَلُ منه بإجماع، وللعطفِ أسوةٌ بهما قد تُبَيّنُ ضَعْفَ الحُجّة الأولى.

وأمّا الثانية، فيدلّ على ضعفها أنه لو كان حلولُ كلّ واحدٍ من المعطوف، والمعطوف عليه شرطاً في صحّةِ العَطْفِ لمْ يَجُزْ:" رُبّ رَجُلٍ وأخيه " ، ولا: "أيُّ فتى هَيْجاءَ أنتَ و جارِها"، ولا: "الواهبُ المائةِ الهِجانِ وعبدِها"؛ فكما لم يمتنع فيها العطف فلا يمتنع في نحو: "مرَرْتُ بك وزيدٍ".

"و إذا بَطُلَ كَوْن ما تعلّقوا به مانعاً فقد وجبَ الاعترافُ بِصِحّةِ الجواز".(84)

رابعا: العطف على المخفوض من الأسماء المبنيّة:

كانت مسألة "العطف على الضمير المخفوض" قد دفعتني إلى البحث في ما هو أعمُّ منها و أشمل؛ لأنها ظلّــتْ مسألةً خلافيةً بين النحاة؛ لم يتمّ التوصّلُ فيها إلى دَليلٍ بَيّنٍ، أو حُجّةٍ

مقنعة؛ وإنّ اسْتجلاءَ هذه المسألة لا يكون بالنظر إليها من جانبٍ واحدٍ ينحصر في "العطف على المخفوض من الضمائر"؛ وإنّما يَستَوْجِب النظرة الشاملة للجوانب الأخرى: كالعطف على المرفوع، والمنصوب من الضمائر، أو الأسماء المبنية الأخرى؛ لا سيّما أنّ المعطوف لم يكن مُتَجانِساً في الشواهد القرآنية التي اسْتدلّ بها الكوفيّون على صحّة مذهبهم في جواز حذف الخافض؛ إذْ كان المَعْطوفُ مُعْرَباً في ثلاثة شواهد، ومَبْنِيّاً موصولاً في الثلاثة الأخرى. وإذا أضفنا إلى ذلك تأثّرَ الشاعر بضرورة الوَزْن فإن الشواهد الشعريّة لا تكون حُجّةً مُقْنِعَةً في وجوب إعادة الخافض، ولا في جواز حذفه؛ وأمّا المأثور من أقوال العرب، فلم يتناقل النحاة سوى شاهدٍ واحدٍ غير متواتر السّنَد، رواه "ابْنُ مالك عن قُطْرُب/ مُحَمّدِ بْنِ المُسْتنير": "مافيها غيرُه و فرسِه"(85) بعطف (فرسِه) بالخفض على الضمير المخفوض بالإضافة في (غيره)، دون إعادة الخافض.

إنّ نظرةً فاحصة في أقوال البصريّين وتعليلاتهم التي قدّموها في "وجوب إعادة الخافض في الاسم المعطوف"، وتفنيدها من عالِمَيْن كبيريْن في النحو هما: "ابْنُ مالك"، و"أبو حيّان الأندلسي"، وإنّ عدم كفاية الأدلّة الشعرية، والأقوال المأثورة عن العرب عند الكوفيين يبَيّن لنا ضَعْفَ حُجّتيْ البصريين والكوفيين معاً، كما أنّ كبار علماء النحو في العصور المُتأخِرة: "الأشموني"، و"السيوطي"، و"الأزهري"، و"البغدادي"، وغيرهم لم يضيفوا جديداً لهذه المسألة سوى ترديدِ أقوال مَنْ سبقهم من النحاة الأوائل.

لابدّ أنْ تـُـلِمّ الدراسة بجميع جوانب المسألة، وأن يَسْتَقْصِيَ الباحثُ شواهدَها من معين اللغة العربيّة الذي لا يَنْضب، فيستخرجَها من القرآن الكريم، ويَطّـــلع على آراء البلاغيين، وأصحاب البديع في ما ذكروه من شواهدها.

وعليه، فقد تضمّنَتْ الدراسةُ (مئةً وستةً و ثلاثين شاهداً) في العطف على المخفوض من الأسماء المبنيّة، منها: مئة وعشرة شواهد بإعادة الخافض، وستة وعشرون شاهدا بحذفه، أمّا العطفُ على المخفوض من الأسماء المعربة بإعادة الخافض، وحذفه فليس مشمولاً في هذه الدّراسة، إلا ما كان منها معطوفاً بالخفض على الأسماء المبنيّة، أو ما كان من الأسماء المبنيّة معطوفاً بالخفض عليها.

صَنّفَ الباحث شواهدَ المعطوف بالخفض من الأسماء المبنيّة بعامّة إلى صنفيْن رئيسيْن:

الأوّل: عطف المخفوض من الأسماء المبنيّة بإعادة الخافض.

الثاني: عطف المخفوض من الأسماء المبنيّة بحذف الخافض.

صُنّفت شواهد القسم الأوّل على النحو الآتي:

أ- شواهد عطف المخفوض من الضمائر

ب- شواهد عطف المخفوض من الأسماء الموصولة

ج- شواهد عطف المخفوض من أسماء الإشارة والاستفهام

صُنّفت شواهد القسم الثاني على النحو الآتي:

أ- شواهد عطف الأسماء المعربة بالخفض على الضمائر.

ب- شواهد عطف الأسماء المعربة بالخفض على الأسماء الموصولة.

ج- شواهد عطف الأسماء الموصولة بالخفض على الضمائر.

د- شواهد عطف الأسماء الموصولة بالخفض على المعربة.

هـ- شواهد عطف الأسماء الموصولة على مثيلاتها.

و- شواهد عطف الأسماء المعربة والظروف المبنية بالخفض على أسماء الإشارة.

ز- شواهد عطف الأسماء الموصولة بالخفض على أسماء الاستفهام.

ح- شواهد عطف الظروف المبنية بالخفض على الظروف المعربة.

ط- شواهد عطف الظروف المبنية بالخفض على الأسماء المعربة.

الأول: عطف المخفوض من الأسماء المبنيّة بإعادة الخافض.

أ- شواهد عطف المخفوض من الضمائر، وتشمل الجمل الاسمية و الفعلية.

(1) شواهد عطف المخفوض من الضمائر في الجمل الاسمية(بإعادةالخافض).

- "**لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ**" البقرة/114
- "**لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ**" المائدة/41
- "**لَهُمْ قُلُوبٌ لا يَفْقَهُونَ بِهَا وَ لَهُمْ أَعْيُنٌ لا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لا يَسْمَعُونَ بِهَا**" الأعراف/179

- "**أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا**" الأعراف/ 195
- "**لِي عَمَلِي وَ لَكُمْ عَمَلُكُمْ**" يونس/ 41
- "**لَنَا أَعْمَالُنَا وَ لَكُمْ أَعْمَالُكُمْ**" القصص/55
- "**لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَ لِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ**" ص /23
- "**فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ وَ مِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ**" البقرة / 253
- "**فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ بِهِ وَ مِنْهُمْ مَنْ صَدّ عَنْهُ**" النساء /55
- "**وَمِنْهُمْ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ وَ مِنْهُمْ مَنْ لا يُؤْمِنُ بِهِ**" يونس/ 40
- "**فَمِنْهُمْ مَنْ هَدَى اللهُ وَ مِنْهُمْ مَنْ حَقّتْ عَلَيْهِ الضّلاَلَةُ**" النحل /36
- "**فَمِنْهُمْ مَنْ قَضى نَحْبَهُ وَ مِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ**" الأحزاب/ 23
- "**فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَ مِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَ مِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ**" فاطر/ 32
- "**فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَ مِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَ مِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ**" النور/45
- "**مِنْهُمْ مَنْ قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَ مِنْهُمْ مَنْ لَمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ**" غافر/78
- "**هُنّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنّ**" البقرة/187
- "**وَ مِنْكُمْ مَنْ يُتَوَفّى وَ مِنْكُمْ مَنْ يُرَدُّ إِلَى أَرْذَلِ الْعُمُرِ**" الحج/5
- "**فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَ مِنْكُمْ مُؤْمِنٌ**" التغابن/2
- "**أَلَكُمُ الذّكَرُ وَ لَهُ الْأُنْثَى**" النجم/21
- "**لَكُمْ دِينُكُمْ وَ لِيَ دِينِ**" الكافرون/6
- "**مِنّا الصّالِحُونَ وَ مِنّا دُونَ ذٰلِكَ**" الجنّ/11
- "**وَأَنّا مِنّا الْمُسْلِمُونَ وَ مِنّا الْقَاسِطُونَ**" الجنّ/14
- "**إِنّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ثُمّ إِنّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ**" الغاشية/26-25
- "**إِنّ عَلَيْنا للهدى وَإِنّ لَنا لَلْآخِرَةَ والأولى**" الليل/ 13-12
- "**وَإِنّ مِنْهَا لَمَا يَشّقّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاءُ وَإِنّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللهِ**" البقرة/74
- "**لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنّ**" النور/58

- "**مالَكُمْ مِنْ مَلْجَأ يَومَئذٍ وَ مَالَكُمْ مِنْ نَكير**" الشورى/47
- "**مَا هُمْ مِنْكُمْ وَ لَا مِنْهُمْ**" المجادلة/14
- "**لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ**" الصّافات/47
- "**أُولَئِكَ لَهُمُ اللّعْنَةُ وَ لَهُمْ سُوءُ الدّارِ**" الرعد/25
- "**وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ**" البقرة/25
- "**وَقَالَتِ امْرَأَةُ فِرْعَوْنَ قُرّةُ عَيْنٍ لِي وَ لَكَ**" القصص/9

(2) شواهد عطف المخفوض من الضمائر في الجمل الفعلية(بإعادة الخافض)

- "**يُضِلُّ بِهِ كَثِيراً وَيَهْدِي بِهِ كَثِيراً**" البقرة/26
- "**أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ ٱلّذِيٓ أَنقَضَ ظَهْرَكَ**" الانشراح/1-3
- "**وَلاَ يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلاَ يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ**" البقرة/48
- "**آمَنّا بِالّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ**" العنكبوت/46
- "**اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا**"ص/35
- "**وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْزُونٍ**" الحجر/19
- "**ثم يأتي من بعد ذلك عامٌ فيه يُغاثُ الناسُ و فِيه يَعْصِرون**" يوسف/49
- "**ومَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ**" الأحقاف/9
- "**عَلَيْهِ تَوَكّلْتُ وَ إِلَيْهِ أُنِيبُ**" هود/88
- "**رَبّنَا عَلَيْكَ تَوَكّلْنَا وَ إِلَيْكَ أَنَبْنَا وَ إِلَيْكَ الْمَصِيرُ**" الممتحنة/ 4
- "**منها خلقناكم و فيها نعيدكم و منها نخرجكم تارة أخرى**" طه55
- "**آمَنّا بِهِ وَ عَلَيْهِ تَوَكّلْنَا**" الملك/29
- "**أَتَوَكّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشّ بِهَا عَلَى غَنَمِي وَ لِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى**" طه 18
- "**رَبّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفّرْ عَنّا سَيّئَاتِنَا**" آل عمران/193
- "**رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي وَيَسّرْ لِي أَمْرِي**" طه/25-26
- "**لَا نَدْرِي أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَنْ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا**" الجنّ/10
- "**وَيُحِلُّ لَهُمُ الطّيّبَاتِ وَيُحَرّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ**" الأعراف/157

- "**وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْأَوْنَ عَنْهُ**" الأنعام/26
- "**لَهَا مَا كَسَبَتْ وَ عَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ**" البقرة/286
- "**أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ**" النساء/140.
- "**لَا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ**" الممتحنة/10.
- "**سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ**" المنافقون/6.
- "**وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَىٰ**" الرعد/31.
- "**وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا**" يوسف/82
- "**وَلَٰكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ**" الحجرات/7
- "**قُلْ فَمَنْ يَمْلِكُ لَكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ بِكُمْ ضَرًّا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ نَفْعًا**" الفتح/11
- "**قَالَ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ**" الشعراء/18
- "**يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ**" البقرة/185
- "**كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا**" البقرة/20
- "**وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ**" الاسراء/23-24
- "**الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا**" المائدة/3
- "**اذْهَب بِّكِتَابِي هَٰذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ**" النمل/28
- "**رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ**" التوبة/100
- "**أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ**" الأنعام/93

(3) شواهد عَطْفُ المخفوض مِنَ الأسماء الموصولة على الضمائر(بإعادة الخافض).

- "**أُفٍّ لَكُمْ وَ لِمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ**" الأنبياء/67.
- "**قَالُوا اطَّيَّرْنَا بِكَ وَ بِمَنْ مَعَكَ**" النّمل/47
- "**لأملأنّ جهنم منك و ممن تبعك منهم أجمعين**" ص/85
- "**كَذَٰلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَ إِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ**" الشورى/3
- "**إِنَّا بُرَآءُ مِنْكُمْ وَ مِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ** " الممتحنة/4

(4) عطف المخفوض من الأسماء المعربة على الضمائر (بإعادة الخافض).

- "**اذْكُرْ نِعْمَتِي عَلَيْكَ وَ عَلَى وَالِدَتِكَ**" المائدة/110
- "**آمِنُوا بِي وَ بِرَسُولِي**" المائدة/111
- "**رَ بِّ اغْفِرْ لِي وَ لِوالِدَيّ**" نوح/28
- "**رَبّنَا اغْفِرْ لِي وَ لِوَالِدَيّ** " ابراهيم/41
- "**فَخَسَفْنَا بِهِ وَ بِدَارِهِ الْأَرْضَ**" القصص/81
- "**وَبَارَكْنَا عَلَيْهِ وَ عَلَىٰ إِسْحَاقَ**" الصّافّات /113
- "**فَقَالَ لَهَا وَ لِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا**" فصّلَتْ /11
- "**أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيّ وَ عَلَىٰ وَالِدَيّ**" النّمل /19
- "**إِنّ هٰذَا عَدُوٌّ لَكَ وَ لِزَوْجِكَ**" طه/117
- "**وَإِنّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَ لِقَوْمِكَ**" الزّخْرُف /44
- "**مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَائِهِمْ**" الكهف/5
- "**مَتَاعًا لَكُمْ وَ لِلسّيّارَةِ**" المائدة / 96
- "**مَتَاعًا لَكُمْ وَ لِأَنْعَامِكُمْ**" النازعات/33
- "**مّتَاعًا لّكُمْ وَ لِأَنْعَامِكُمْ**" عبس/32
- "**أَنِ اشْكُرْ لِي وَ لِوَالِدَيْكَ**" لقمان/14
- "**وَيُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَ عَلَىٰ آلِ يَعْقُوبَ**" يوسف/6
- "**يُنَجّيكُمْ مِنْهَا وَ مِنْ كُلِّ كَرْبٍ**" الأنعام/64
- "**وَ لَهُنّ مِثْلُ الّذِي عَلَيْهِنّ بِالْمَعْرُوفِ وَ لِلرّجَالِ عَلَيْهِنّ دَرَجَةٌ**" البقرة/228

(5) شواهد عطف المخفوض من الضمائر على الأسماء المعربة(بإعادة الخافض)

- "**تَدْعُونَنِي لِأَكْفُرَ بِاللّهِ وَأُشْرِكَ بِهِ**" غافر/42
- "**و إِذا جَاءُوكُمْ قَالُوا آمَنّا وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ**" المائدة /61
- "**يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ**" النساء /60
- "**وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النّبِيّينَ مِيثَاقَهُمْ وَ مِنْكَ وَ مِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ**"الأحزاب/7

-"قَدْ جَاءَكُم بَصَائِرُ مِن رّبّكُمْ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْهَا" الأنعام/104

ب- عطف المخفوض من الأسماء الموصولة (بإعادة الخافض)

(1) شواهد المعطوف بالخفض من الأسماء الموصولة على مثيلاتها

- "وَلَٰكِنْ كُونُوا رَبّانِيّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلّمُونَ الْكِتَابَ وَ بِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ" آل عمران/79
- "الرّجَالُ قَوّامُونَ عَلَى النّسَاءِ بِمَا فَضّلَ اللّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَ بِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ" النساء/34
- "بِمَا أَخْلَفُوا اللّهَ مَا وَعَدُوهُ وَ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ" التوبة/77
- "ذَٰلِكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقّ وَ بِمَا كنتم تَمْرَحون" غافر/75
- "فَالْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنْتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقّ وَ بِمَا كُنْتُمْ تَفْسقون" الأحقاف/20
- "ولَتَسْمَعُنّ مِنَ الذينَ أوتوا الكتابَ مَنْ قبلِكُمْ وَ مِنَ الذينَ أَشْرَكوا أذىً كثيراً" آل عمران/186
- "لِلرّجَالِ نَصِيبٌ مِمّا اكْتَسَبُوا وَلِلنّسَاءِ نَصِيبٌ مِمّا اكْتَسَبْنَ" النساء/32

(2) شواهد عطف الأسماء المعربة بالخفض على الأسماء الموصولة المخفوضة.

- "وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنزَلَ اللّهُ وَ إِلَى الرّسُولِ" النساء/61
- " وَ ممّنْ حَوْلَكُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ" التوبة /101
- "وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنزَلَ اللّهُ وَ إِلَى الرّسُولِ" المائدة/104
- "إِنّ رَبّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ" النّحل/125
- "فَاصْدَعْ بِما تُؤْمَرْ وأَعْرِضْ عَنِ المُشْركين" الحجر/94

(3) شواهد عطف المخفوض من الأسماء الموصولة على المعربة

- "أَنْ أَفِيضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِمّا رَزَقَكُمُ اللّهُ" الأعراف/50

(4) عطف المخفوض من الضمائر على الأسماء الموصولة

- "وَآمِنُوا بِمَا أَنْزَلْتُ مُصَدّقاً لِمَا مَعَكُمْ وَلا تَكُونُوا أَوّلَ كَافِرٍ بِهِ" البقرة/41

ج- عطف المخفوض من أسماء الإشارة على مثيلاتها.

- "لَا إِلَىٰ هَٰؤُلَاءِ وَلَا إِلَىٰ هَٰؤُلَاءِ" النساء/143

د- عطف المخفوض من الأسماء الموصولة على أسماء الإشارة

- "**وقالَ الّذينَ كَفَرُوا لَنْ نُؤْمِنَ بِهذَا الْقُرْآنِ وَلا بِالّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ**" سبأ/31

القسم الثاني: العطف على المخفوض من الأسماء المبنيّة بحذف الخافض.

أ- شواهد العطف بخفض الأسماء المعربة على المخفوض من الضمائر.

-"**وَكُفْرٌ بِهِ وَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ**" البقرة/217

- "**وَاتّقُوا اللّهَ الّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَ الْأَرْحَامَ**" النساء/1

ب- شواهد العطف بخفض الأسماء المعربة على المخفوض من الأسماء الموصولة.

- "**وَارْجِعُوا إِلَىٰ مَا أُتْرِفْتُمْ فِيهِ وَ مَسَاكِنِكُمْ**" الأنبياء/13

- "**وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَ مَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَ الْمُقِيمِينَ الصّلَاةَ**" النساء/162

ج- شواهد العطف بخفض الأسماء الموصولة على المخفوض من الضمائر.

- "**وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النّسَاءِ قُلِ اللّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنّ وَ مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ**" النساء/127

- "**وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَ مَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ**" الحجر/20

د- شواهد العطف بخفض الأسماء الموصولة على المخفوض من الأسماء المعربة .

- "**قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَ الّذِينَ مَعَهُ**" الممتحنة/4

- "**إِنّ فِي اخْتِلَافِ اللّيْلِ وَالنّهَارِ وَ مَا خَلَقَ اللّهُ فِي السّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ**" يونس/6

- "**مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَ مَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ**" التوبة/120

- "**وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللّهِ وَ مَا جَاءَنَا مِنَ الْحَقّ**" المائدة/84

- "**وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالنّبِيّ وَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ**" المائدة/81

- "**هَلْ تَنْقِمُونَ مِنّا إِلّا أَنْ آمَنّا بِاللّهِ وَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا**" المائدة /59

- "**فَإِذَا جَاءَتْهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطّيّرُوا بِمُوسَى وَ مَنْ مَعَهُ**" الأعراف/131

- "**وَالسّابِقُونَ الأَوّلُونَ مِنْ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَ الّذِينَ اتّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ**" التوبة / 100

هـ- شواهد العطف بخفض الأسماء الموصولة على مثيلاتها المخفوضة من الأسماء الموصولة.

- "**قَالُوا لَنْ نُؤْثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَاءَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَ الَّذِي فَطَرَنَا**" طه/72
- "**رَبِّي أَعْلَمُ بِمَن جَاءَ بِالْهُدَىٰ مِنْ عِندِهِ وَ مَن تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ**" القصص/37
- "**فَلَا أُقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ وَ مَا لَا تُبْصِرُونَ**" الحاقّة/38-39
- "**وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِما أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَ ما أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ**" البقرة/4
- "**يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَ مَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ**" النساء/60
- "**لٰكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَ مَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ**" النساء/162
- "**فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ**" البقرة/284

و- شواهد العطف بخفض الظروف المبنية و الأسماء المعربة على المخفوض من أسماء الإشارة.

- "**وَأُتْبِعُوا فِي هٰذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**" هود/60
- "**لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ وَوَالِدٍ وَمَا وَلَدَ**" البَلَد/1-3

ز- شواهد العطف بخفض الأسماء الموصولة على المخفوض من أسماء استفهام .

- "**قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَ مَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ**" المؤمنون/84

ح- شواهد العطفُ بخفضِ الظروف المبنية على المخفوض من الظروف المُعرَبة.

- "**مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَ حِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ**" النّور/58

ط- شواهد العطف بخفض الظروف المبنية على المخفوض من الأسماء المعربة

- "**لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَ مَا بَيْنَهُمَا وَ مَا تَحْتَ الثَّرَىٰ**" طه / 6

كشف بالأسماء المعطوفة بالخفض، وإعادة الخافض في مواضعها من السّور القرآنية الكريمة، وأرقام شواهد آياتها.

التسلسل	اسم السورة	رقم الآية	التسلسل	اسم السورة	رقم الآية	التسلسل	اسم السورة	رقم الآية
1	البقرة	20	27	المائدة	104	53	النحل	125
2	البقرة	25	28	المائدة	110	54	الاسراء	24- 23
3	البقرة	26	29	المائدة	111	55	الكهف	5
4	البقرة	41	30	الأنعام	26	56	طه	18
5	البقرة	48	31	الأنعام	64	57	طه	26- 25
6	البقرة	74	32	الأنعام	93	58	طه	55
7	البقرة	114	33	الأنعام	104	59	طه	117
8	البقرة	185	34	الأعراف	50	60	الأنبياء	67
9	البقرة	187	35	الأعراف	157	61	الحج	5
10	البقرة	228	36	الأعراف	179	62	النور	45
11	البقرة	253	37	الأعراف	195	63	النور	58
12	البقرة	286	38	التوبة	77	64	الشعراء	18
13	آل عمران	79	39	التوبة	100	65	النمل	19
14	آل عمران	186	40	التوبة	101	66	النمل	28
15	آل عمران	193	41	يونس	40	67	النمل	47
16	النساء	32	42	يونس	41	68	القصص	9
17	النساء	34	43	هود	88	69	القصص	55
18	النساء	55	44	يوسف	6	70	القصص	81
19	النساء	60	45	يوسف	49	71	العنكبوت	46
20	النساء	61	46	يوسف	82	72	لقمان	14
21	النساء	140	47	الرعد	25	73	الأحزاب	7
22	النساء	143	48	الرعد	31	74	الأحزاب	23
23	المائدة	3	49	إبراهيم	41	75	سبأ	31
24	المائدة	41	50	الحجر	19	76	فاطر	32
25	المائدة	61	51	الحجر	94	77	الصافات	47
26	المائدة	96	52	النحل	36	78	الصافات	113

التسلسل	اسم السورة	رقم الآية	التسلسل	اسم السورة	رقم الآية	التسلسل	اسم السورة	رقم الآية
79	ص	23	90	الأحقاف	20	101	نوح	28
80	ص	35	91	الفتح	11	102	الجن	10
81	ص	85	92	الحجرات	7	103	الجن	11
82	غافر	42	93	النجم	21	104	الجن	14
83	غافر	75	94	المجادلة	14	105	النازعات	33
84	غافر	78	95	الممتحنة	4	106	عبس	32
85	فصلت	11	96	الممتحنة	4	107	الغاشية	26- 25
86	الشورى	3	97	الممتحنة	10	108	الليل	13- 12
87	الشورى	47	98	المنافقون	6	109	الشرح	3- 1
88	الزخرف	44	99	التغابن	2	110	الكافرون	6
89	الأحقاف	9	100	الملك	29			

كشف بأسماء السور القرآنية الكريمة و أرقام شواهد آياتها من الاسماء المعطوفة بالخفض وحذف الخافض

التسلسل	اسم السورة	رقم الآية	التسلسل	اسم السورة	رقم الآية	التسلسل	اسم السورة	رقم الآية
1	البقرة	4	10	المائدة	81	19	طه	72
2	البقرة	217	11	المائدة	84	20	الأنبياء	13
3	البقرة	284	12	الأعراف	131	21	المؤمنون	84
4	النساء	1	13	التوبة	100	22	النور	58
5	النساء	60	14	التوبة	120	23	القصص	37
6	النساء	127	15	يونس	6	24	الممتحنة	4
7	النساء	162	16	هود	60	25	الحاقة	39- 38
8	النساء	162	17	الحجر	20	26	البلد	3- 1
9	المائدة	59	18	طه	6			

خامساً: دراسة تحليليّة تطبيقيّة لشواهد الأسماء المبنيّة المعطوفة بالخفض على غيرها من الأسماء المبنيّة والمعربة

بعد الاطلاع على عِلَل البصريين في "وجوب إعادة الخافض في العطف على المخفوض من الضمائر إلاّ في ضرورة شعر"، وشواهد الكوفيين على جواز حذفه في السّعة، والاختيار، وآراء من تبعهم من النحاة؛ فقد تبيّن للباحث أنّ الخلاف بين الفريقيْن لم يكن حول"المعطوف عليه" من الضمائر المخفوضة، ولم يكن كذلك في الشوهد الشعرية؛

اقتضاءً لضرورة الوزن؛ ولكنه كان محصوراً في "المخفوض من الأسماء المعطوفة"؛ فكانت قراءة "حمزة" بخفض (الأرحامِ)، وهو اسم معربٌ عطفاً على الضمير المخفوض في (به) من الآية الكريمة الآتية مَثارَ التأويل، والتعليل، والخلاف:

"**واتقوا الله الذي تساءلونَ به والأرحامِ**" النساء/1

وخفض (المسجدِ)، وهو اسم معرب أيضاً ، عطفاً على الضمير المخفوض في (به) من الآية الكريمة:

"**وصَدٌّ عنْ سبيل الله وكُفْرٌ به والمسجدِ الحرامِ**" البقرة/217

وخفض (المقيمين الصلاة)، وهو اسم معرب، عطفاً على الضمير المخفوض في (إليْك) من الآية الكريمة:

"والمؤمنون يُؤمنون بِما أُنزلَ إليْك وما أُنزلَ مِنْ قبْلكَ والمُقيمينَ الصلاة" النساء 162

وخفض (ما)، وهو اسمٌ موصولٌ مبنيٌّ، عطفاً على الضّمير المخفوضِ في (فيهنّ) من الآية الكريمة:

"**قُلِ اللهُ يُفْتيكُمْ فيهنّ وما يُتلى عليكم**" النساء/127

وخفض (مَنْ)، وهو اسمٌ موصولٌ مبنيٌّ، عطفاً على الضمير المخفوض في (لكم) من الآية الكريمة:

"**وجَعَلْنا لَكُمْ فيها معايشَ ومَنْ لَسْتُمْ لَهُ برازقين**" الحجر/20

هذه هي الشواهد القرآنيّةُ الخمسة التي استدلّ بها الكوفيّون على "جواز حذف الخافض من الاسم المعطوف بالخفض؛ حيث كان في الشواهد الثلاثة الأولى ظاهراً مُعْرَباً، و في الشاهديْن الآخريْن موصولاً مبنيّاً.

ولوْ أنعمنا النظر في الشواهد القرآنية التي بلغ مجموعها مئةً و ستةً وثلاثين شاهداً؛ فإننا نَلْحَظُ أنّ مئةً وعشرة شواهد منها بإعادة الخافض، وهي نسبةٌ عاليةٌ من مجموع الشواهد؛ ورُغْمَ أنّها لا تقللّ من أهميّة شواهد المعطوف بحذف الخافض إلاّ أنّ ارتفاعها يشير بوضوح إلى أنّ الخافض يُشكّلُ رُكْناً رئيساً في البناء التركيبي للجمل المتعاطفة بالخفض.

والفعلية لوجدنا أنها شملت ضمائر (المتكلم، والمخاطب، والغائب، للمذكر، والمؤنث، مع المفرد، والمثنّى، والجمع، والماضي، والمضارع، والأمر)، وأنّ مجموعها بلغ ستةً وستين شاهداً؛ وجميعها كانت بإعادة الخافض مع الاسم المعطوف.

إنّ هذا العدد الكبير من شواهد"الضمائر المعطوفة بالخفض"، وتَنَوُّعها في شمول جميع الضمائر، وعودة الخافض فيها جميعاً، يؤكد أهمية الخافض، والضمير المعطوف بالخفض، وأنّهما ركنان أساسيّان في البناء التركيبي للجمل المتعاطفة بالخفض؛ وتشير الفقرة (ب –) في عطف المخفوض من الأسماء الموصولة على مثيلاتها إلى أن الحرف الخافض (الباء) يفيد معنى السببّية في المعطوف والمعطوف عليه في أغلب شواهد الجمل المتعاطفة بالخفض في تلك الفقرة؛ وبهذا يكون للمعنى الدلالي المجازي لحروف الخفض أثره في وجوب إعادته مع الاسم المعطوف.

أشار بعض علماء البلاغة والبديع من القدماء والمُحْدَثين إلى أهمية الخافض، والمخفوض، ودورهما في تركيب الجمل المتوازية، وذهب بعضهم إلى أنّ تقديم شبه الجملة الخبريّة على المبتدأ هو لزيادة تخصيص المسند بالمسند إليه، كما عدّ بعضهم شبه جملة الجارّ والمجرور رُكْناً أساسياً في بناء الجمل المتوازية(86).

■ ومن الجمل المتوازية التي تَمّ فيها تقديم(المسند على المسند إليه)(87):

–"**لَكُمْ دينُكُمْ ولي دين**" الكافرون/6

و "**لي عملي ولَكم عَمَلُكمْ**" يونس/41

و"**لنا أعْمالُنا ولَكُمْ أعمالُكُمْ**" القصص/55

و"**لهم في الدنيا خزيٌ ولهم في الآخرة عذاب عظيم**" البقرة/114،المائدة/41

■ ومن الجمل المتوازية ذات العلاقة بالتضادّ الدلالي/ما كان طباقاً في كلمة واحدة:(88)

–"**فمنهُم مَنْ آمَنَ ومنهُم من كفر**" البقرة/53

و"**فمنكم كافرٌ ومنكم مؤمن**" التغابن/2

و"**يُضِلُّ به كثيراً ويهدي به كثيراً**" البقرة/26

أوْ في كلمتين:

" **يُريدُاللهُ بِكُمُ اليُسْرَ و لا يُريدُ بِكُمُ العُسْرَ**" البقرة/ 185

أوْ في ثلاث كلمات:

و"**يَحِلُّ لهم الطّيّبات ويُحَرّمُ عليهم الخبائث**" الأعراف/157

■ومن الجمل المتوازية ذات العلاقة بالتجنيس(89)

-"**وهم يَنْهَوْنَ عَنْهُ ويَنأونَ عَنْهُ**" الأنعام/ 26

و"**ذلكم بما كنتم تَفْرحونَ في الأرْضِ بغير الحق وبما كنتمُ تَمْرحونَ**" غافر/75

و"**ألَهُمْ أرْجُلٌ يَمْشونَ بها أمْ أيْدٍ لَهُمْ يَبْطشونَ بها**" الأعراف/195

■ ومن الجمل المتوازية عندهم التقسيم بعد الإجمال(90)

-"**ثم أوْرثنا الكتاب الذين اصْطفينا مَنْ عبادنا فمنهم ظالم لِنَفْـــسِه و منهم مقتصد و منهم سابق بالخيرات**" فاطر/ 32

و"**والله خلق كلّ دابّةٍ من ماء فمنهم من يمشي على بطنه و منهم من يمشي على رجلين ومنهم مَنْ يمشي على أربع**" النور/45

و"**ثم قَسَتْ قلوبكم من بعد ذلك فهي كالحجارة أو أشدُّ قسوةً و إنّ من الحجارة لما يتفجّرُ منه الأنهار و إنّ منها لما يشقق فيخرج منه الماء و إنّ منها لما يهبط من خشية الله**" البقرة/74

■ ومن المرَصّع في الجمل المتوازية(91)

-"**إنّ إلينا إيابهم ثم إنّ علينا حسابهم**" الغاشية/26-25

و"**وهم ينهون عنه و ينأون عنه**" المائدة/41

■ ومن إيجاز القـــصْر عند البلاغيين قوله تعالى:(92)

-"**متاعاً لكمْ ولأنْعامِكُمْ**" النازعات/33،عبس/32

و"**مَتاعاً لكُمْ وللسّيّارة**" المائدة/96

و"**أنِ اشكر لي ولوالديكَ**" لقمان/14

■ ومن إيجاز الحذف/حذف المضاف في الآية الكريمة:(93)

-"**واسأل القرية التي كنّا فيها والعير التي أقبلنا فيها**" يوسف/82

وحذف جواب(لو) في الآية الكريمة:

-"**ولَوْ أنّ قُرآناً سُيّرَتْ بهِ الجِبالُ أوْ قُطّعَتْ بهِ الأرضُ أوْ كُلّمَ بِهِ المَوتى**" الرّعد/31

وحذف جملة القَسَمَ المعطوفة بالخفض؛ وجوابه **(إنّه لَقولُ رسولٍ كريم)** في قوله تعالى: (94)

- "**فَلَا أُقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ وَ مَا لَا تُبْصِرُونَ إنّه لَقولُ رسولٍ كريم**" الحاقّة/39

حذف الفعل (واتقوا) من الآية الكريمةعلى تقدير البصريين:

"**واتقوا اللهَ الذي تَساءلونَ بهِ و الأرحام**" النساء/1

على تقدير:(واتقوا الأرحام)

■ ومن الكناية عند البلاغيّين ما وَرَدَ في قوله تعالى:(95)

"**إنّ هذا أخي له تسعٌ وتسعون نَعْجَةً ولي نعجة واحدة**"ص/23

ذكر "أبو حيّان الأندلسي"(96) أنّه كنّى بالنعجة عن الزوجة.

ومن الاستعارة عندهم ما جاء في قوله تعالى:

"**ثم استوى إلى السماء وهي دخان فقال لها و للأرض ائْتيا طَوعاً أوْ كَرْها قالتا أتينا طائعين**" فصّلت/11

فالاستعارة تتمثل في الآية الكريمة في إنطاق ما لا ينطق، والمقصود بذلك (السماء والأرض)(97)

ومن الإطناب عندهم بسط الكلام وإطالته كما جاء في جواب موسى حول (مسألة عَصاه) في الآية الكريمة :(98)

"**قالَ هيَ عصايَ أتوكّأ عليْها و أهُشّ بها على غنمي و لي فيها مآرب أخرى**" طه/18

ومن باب "المحاذاة" عند ابن فارس(99) والمجاورة عند الثعالبي(100) ما أُطْلِقَ عليه مصطلح "المحاذاه النحوية"(101)، ومنها قوله تعالى:

"**واتقوا الله الذي تساءلون به و الأرحام**" النساء/1

و"**صَدٌّ عن سبيل الله وكُفْرٌ به و المسجد الحرام**" البقرة/217

بِجَرِّ (الأرحام، والمسجد الحرام) على المحاذاة النحوية لكسرة الضمير في (به)، أو

بجرّهما على الجوار الصوتي، كما في قول العرب:"هذا جُحرٌ ضَبٍّ خَرِبٍ"(102) بجرّ (خرب) على الجوار الصوتي لـــ"ضَبٍّ" ، والأصل فيه الرفع على النعت لـــ(الجحر). ومِنْ باب خروج فعل الأمر عن معناه الدلالي إلى الدعاء، وهو الطّلب على سبيل الاستغاثة، والتضرّع، والرحمة، نحو قوله تعالى:

-"**رَبّنا فاغفْر لنا ذُنوبَنا و كَفّرْ عنّا سَيّئاتنا**" آل عمران/193

و"**ربّ اغْفِرْ لي وَ هَبْ لي ملكاً لا يَنبغي لأحَدٍ مِنْ بعدي**" ص35

و"**رَبّ اشْرَحْ لي صَدري و يَسّرْ لي أمري**" طه/25-26

أمّا شواهد حذف الخافض من الاسم المعطوف بالخفض فلأن التوازن التركيبي للجملتين المتعاطفتين لا يحتاج إلى إعادة الخافض، وربّما تؤدّي إعادته إلى خلل في التوازن التركيبي لهما، نحو قوله تعالى:

-"**قُلْ لِمَنِ الأرْضُ و مَنْ فيها إنْ كنْتُمْ تعلمون**" المؤمنون/84

و" **والسّابقون الأوّلونَ مِنَ المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان**" التوبة/100

وربما تقتضي إعادة الخافض إعادة بعض العوامل التي حُذفت من الجملة المعطوفة على سبيل الإيجاز، ووجود دليل عليها في جملة المعطوف عليه، مع احتفاظها بالتوازن التركيبي، والدلالي، وربّما أدّت إعادة الفعل المحذوف مع الخافض في جملة المعطوف إلى التكرار، وعدم التوازن بين الجملتين المتعاطفتين، نحو قوله تعالى:

-"**لا أُقسِمُ بهذا البَلَد وأنت حِلٌّ بهذا البَلَد ووالدٍ وما ولَد**" البلد /3-1

و"**فلا أُقْسِمُ بما تبصرونَ وما لا تبصرون**" الحاقّة/39-38

و"**ربّي أعلم بِمَنْ جاءَ بِالْهُدى مِنْ عنده ومَنْ تكون له عاقبة الدار**" القصص/37

وربما يكون حذف الخافض أفضل من إعادته إلى المعطوف عندما يكون المعطوف عليه أشمل من المعطوف؛ فالقرآن الكريم أكثر شمولاً من سائر الكتب السماوية؛ لأنه دين للعالمين، فقد يحذف الخافض حين العطف عليه، و قد يعود الخافض حين عطفه على ما تقدم عليه، على سبيل تقديم الأهم الأشمل على المهم (103)

-"**والذين يؤمنون بما أُنزِلَ إليْكَ وما أُنزل من قبلك**" البقرة/4

و"**يَزعمونَ أنهم آمنوا بما أُنزل إليك وما أُنزلَ من قبلك**" النساء/60

و"**لكنّ الرّاسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أُنزلَ إليْك وما أُنزلَ مِنْ قَبْلِك**" النساء/162

وربّما تقتضي حالة بناء بعض الظروف المبنية عدم إعادة الخافض في بعض الجمل التركيبيّة المعطوفة، نحو قوله تعالى:

-"**مِنْ قَبْلِ صَلاةِ الفَجْرِ وحينَ تضعون ثيابكم من الظهيرة**" النور/58

و"**لَهُ ما في السّماواتِ وما في الأرْضِ وما بَيْنهما وما تَحتَ الثرى**" طه/6

و"**أتْبِعوا في هذه الدُّنْيا لَعْنَةً و يَوْمَ القيامَة**" هود/ 60

الخلاصة و النتائج

الخلاصة

ناقشت الدراسةُ وجوبَ إعادة الخافض، أو جوازَ حذفه في المعطوف بالخفض من الأسماء المبنية المتصلة، وتضّمنت مسألة "المعطوف على المخفوض من الضمائر" وآراء البصريين، والكوفيين، ومن تَبِعَهُم من النّحاة، والقُرّاء، وعَرضَتْ باقتضاب للمعطوف على المرفوع، والمنصوب والمخفوض من الضمائر المتصلة؛ استكمالاً للمسألة من مختلفِ جوانِبها، ولم تغفل الدراسة آراء علماء اللغة، والبلاغة ، والبديع من القدماء، والمحدثين في دراستهم بعض الشواهد القرآنية دراسة تركيبيّة دلاليّة، فقد ذكر "ابن فارس" مصطلح "المحاذاة"، واصطلح عليها الثعالبي بـــ"المجاورة"، وحُمِلَ عطف (الأرحام)، (والمسجد الحرام) على المحاذاة النحوية، أو المجاورة الصوتية للضمير (به) في كلتا الآيتين المشار إليهما في ما تقدّم.

أشار السيوطي إلى تقسيم السجع والفواصل عند البديعيّن إلى:(مطرف، ومتوازٍ، ومرصّع، ومتوازن، ومتماثل)، و مما ذكره من شواهد المرصّع قوله تعالى:

-"**إنّ إلينا إيابهم ثم إنّ علينا حسابهم**" الغاشية /26-25

-"**وهم ينهون عنه وينأون عنه**" الأنعام /26.

وعدّ بعضُ البديعيين أنّ من أرْكان الجمل المتوازية:

(تقديم المسند على المسند إليه، والطباق، والجناس، والتقسيم، والمرصّع، وإيجاز (القَصْرِ، والحذف)، والكناية، والاستعارة، والإطناب، والمحاذاة (النحوية، والدلالية).

– كما ناقشت الدراسة "جواز حذف المخفوض من الأسماء المبنيّة المعطوفة بالخفض"؛ حيث بلغ مجموع شواهدها ستةً وعشرين شاهداً قرآنياً، شملت مختلف الأسماء المبنيّة باستثناء الضمائر؛ مما يؤكّد جواز حذف الخافض فيها جميعا، باستثناء الضمائر؛ فإنّ عطفها بالخفض يقتضي وجوب إعادة الخافض.

توصّل البحث إلى النتائج الآتية:

أولاً: إنّ العطف على المخفوض من الضمائر يشكّل جانباً واحداً من جوانب المسألة الأكثر شمولاً والمتعلقةِ بالمعطوف، والمعطوف عليه بالخفض من الضمائر، والأسماء المبنيّة الأخرى، كـــ (الموصول، والإشارة، والاستفهام)؛ كما تتعلّق بوجوب إعادة الخافض في الأسماء المعطوفة، أو جواز حذفه منها.

ثانياً: تتبادل الأسماء المبنيّة (الضمائر، والأسماء الموصولة، وأسماء الإشارة، وأسماء الاستفهام) المواقع بين المعطوف، والمعطوف عليه في مختلف الجمل الاسمية، والفعلية المتعاطفة بالخفض.

ثالثاً: إنّ نسبة التعاطف بالخفض بين الضمائر بلغت نصف مجموع الشواهد القرآنية للدراسة كلّها، وإذا علمنا أنها كانت جميعاً بإعادة الخافض، فإنّه يتأكد لدينا أنّ حرف الخفض، والاسم المخفوض من الضمائر، ركنان رئيسان في البناء التركيبي للجمل المتعاطفة بالخفض.

رابعاً: تأتي الأسماء الموصولة في المرتبة الثانية بعد الضمائر من حيث نسبة الشواهد القرآنية للجمل المتعاطفة بالخفض، حيث بلغ عددُها سبعةً وثلاثين شاهداً، وهي نسبة تزيد على نصف مجموع شواهد المعطوف بالخفض من الضمائر،أما المعطوف بالخفض من أسماء الإشارة، والاستفهام فهي محدودة جداً؛ ولا تزيد على خمسة شواهد.

خامساً: إنّ تنويع استخدام أحرف الخفض بين المعطوف، والمعطوف عليه من الضمائر بخاصّة، قد عزّز أسلوب التقابل الدلالي، أو الطّباق في الجمل المتعاطفة.

سادساً: ذهب علماء البلاغة إلى أنّ أساليب (الطّباق، والجناس، والمجاز، والكناية، وتقديم المسند، وتأخير المسند إليه، في الجمل الاسميّة والفعليّة، والتقسيم والاستعارة) تُعَدُّ جميعاً من مكوّنات الجمل المتوازية التي تتمثّل بنسبةٍ عالية في الجمل المتعاطفة بالخفض، وإعادة الخافض.

سابعاً: اسْتثنتْ الدراسةُ الشواهد الشعرية من الاسْتدلال بها على وجوب إعادة الخافض، أو جواز حذفه؛ لخضوع الشاعر فيها لضرورة الوزن، كما اسْتثنتْ أقوال العرب؛ لأنه لم يتناقل إلينا منها سوى شاهدٍ واحدٍ رواه "ابنُ مالك" عن "قطرب/ محمد بن المستنير"، وهو غير متواتر السّند، وبذلك استوفت الدراسة حاجتها من الشواهد القرآنية.

ثامناً: إنّ شواهد حذف الخافض من الأسماء المعطوفة بالخفض بلغت ستةً وعشرين شاهداً؛ منها: عشرون شاهدا بعطف أسماء موصولة بالخفض على مختلف المخفوض من الأسماء المبنيّة بحذف الخافض؛ و هي نسبة تفوق المخفوض من الضمائر المعطوفة بإعادة الخافض؛ و بذلك تـُـــشكل الأسماء الموصولة الركن الرئيس في عطف المخفوض من الأسماء المبنيّة بحذف الخافض، إذْ تؤكد الدراسة جواز حذف الخافض، ولاسيّما إذا اقتضى البناء التركيبي للجملتين المتعاطفتين ذلك، كالحذف، والإيجاز، وعدم التكرار، والمحاذاة النحويّة، أو الجوار الصوتي. و يحذف الخافض –غالباً– مع الأسماء المعربة، والموصولة، ولكنه لا يحذف مع الضمائر بأيّ شكلٍ مِنَ الأشكال.

الهوامش:

1. أبو حيّان الأندلسي- البحر المحيط، ج2، ص156.
2. المصدر السابق نفسه، والجزء نفسه، والصفحة نفسها.
3. الأنباري – الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص12-3.
4. ابن مالك – شرح التسهيل، المجلد3، ص233-232 .
5. أبو حيّان الأندلسي- البحر المحيط، ج3، ص167.
6. مكّي – الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها،ج1، ص376-375.
7. العكبري – إعراب القراءات الشواذ،ج1، ص363.
8. ابن جنّي – المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات،ج1، ص179.
9. ابن غلبون- التذكرة في القراءات الثّمان، المجلد2،ص303.
10. ابن خالويه-إعراب القراءات السبع وعللها،ج1،ص129-128.
11. ابن الجزري- النشر في القراءات العشر، ج2، ص247.
12. الأنباري – الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص 15-13 .
13. سيبويه – الكتاب، ج2، ص 379-378.
14. المبرّد – المقتضَب، ج3، ص 210.
15. ابن السّرّاج – الأصول في النحو، ج2، ص79-78.
16. النحاس – إعراب القرآن، ج1، ص213، ج2، ص105.
17. السيرافي – شرح كتاب سيبويه، المجلد 3، ص141-140.
18. الزمخسري – المفصّل في علم العربية، ص 152-151.
19. العكبري – اللباب في علل البناء و الإعراب، ج1، ص431.
20. ابن مالك – شرح التسهيل، المجلد 3، ص230.
21. البعلي- الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، ج2، ص833.
22. ابن هشام الأنصاري – أوضح المسالك إلى إلفية ابن مالك، المجلد3، ص 390.
23. السيوطي- همع الهوامع، ج5، ص 267.

24. أبو حيّان الأندلسي– ارتشاف الضّرَب من لسان العرب، ج4، ص 2013.
25. سيبويه – الكتاب، ج2، ص378–377.
26. السيرافي– شرح كتاب سيبويه، المجلد 3، ص 140.
27. الزمخشري– المفصّل في علم العربية، ص152.
28. البَعْلي– الفاخر في شرح جمل عبدالقاهر، ج2، ص832 – 833
29. ابن هشام الأنصاري – أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، المجلد 3، ص 389.
30. السيوطي– همع الهوامع، ج5، ص 266.
31. ابن مالك– شرح التسهيل، المجلد 3، ص 232–231.
32. الأنباري – الإنصاف في مسائل الخلاف، المجلد 2، ص 3–12.
33. المصدر السابق نفسه، والمجلد نفسه، ص6.
34. المصدر السابق نفسه، والمجلد نفسه، والصفحة نفسها.
35. المصدر السابق نفسه، والمجلد نفسه، ص 7.
36. البيت من شواهد سيبويه الخمسين التي لم يُعْرَف قائلها، انظر (الكتاب).لسيبويه، ج2، ص383، وكذلك الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، ج2، ص4، و الكامل للمبرّد، ج2، ص931.
37. البيت للعباس بن مرداس– خزانة الأدب للبغدادي، ج5، ص125، و كذلك الإنصاف للأنباري، ج2، ص5، و شرح التسهيل لابن مالك، ج3، ص243.
38. البيت لمسكين الدارمي في ديوانه، ص24، وشرح الأشموني، المجلّد 2، رقم الشاهد 850 ، ص 395، و كذلك الإنصاف للأنباري، ج2 ، ص5، و خزانة الأدب للبغدادي، ج5، ص125، و معاني القرآن للفراء، ج1، ص235.
39. البيت بلا نسبة في خزانة الأدب للبغدادي،ج5، ص125، و شرح التسهيل لابن مالك، ج3، ص 234، و الإنصاف للأنباري، ج2، ص6، وشرح عمدة الحافظ و عدة اللافظ لابن مالك، ص662.
40. من شواهد ابن مالك بلا نسبة لقائل– شرح الكافية الشافية، ج3، ص 1253، و شرح التسهيل لابن مالك، المجلّد3، ص235، و شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك، ص664.
41. ابن مالك – شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص663، وشرح التسهيل لابن مالك، المجلّد3.

ص235، وشرح الكافية الشافية لابن مالك، ج3، ص1253

42. رواه ابن مالك عن قطرب/ محمد بن المستنير، شرح الكافية الشافية، ج3، ص1250.
43. سيبويه – الكتاب، ج2، ص383–381.
44. المبرّد– المقتضب،ج4، ص 152.
45. السيرافي– شرح كتاب سيبويه، ج3، 145.
46. أبو علي الفارسي – التعليقة على كتاب سيبويه، ج2، ص95.
47. الأعلم الشنتمري – النّكت في تفسير كتاب سيبويه، ص347.
48. ابن جنّي – كتاب اللّمع في العربية، ص55
49. ابن الخبّاز – توجيه اللّمع، ص295–294.
50. الواسطي الضرير – شرح اللّمع في النحو، ص 130–129
51. ابن برهان العكبري – شرح اللّمع، ص266.
52. الفرّاء – معاني القرآن، ج1، ص253–252.
53. الأخفش/سعيد بن مسعدة – معاني القرآن، ج1، ص431–430.
54. أبو جعفرالنّحاس– إعراب القرآن، ج1، ص431.
55. رواه أبو جعفر النحاس عن سنن أبي داود، في المصدرالسابق نفسه، و الجزء نفسه، و الصفحة نفسها.
56. الزجّاج – معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص6.
57. ابن عطية الأندلسي – المحرّر الوجيز في إعراب القرآن العزيز، ج2،ص5–4.
58. الزمخشري– الكشّاف، ج2، ص462.
59. الأنباري– البيان في غريب إعراب القرآن، ج1، ص241–240.
60. عبد القاهر الجرجاني – المقتصد في شرح الإيضاح، المجلّد 2، ص960.
61. البعْلي– الفاخر في شرح جمل عبدالقاهر، ج2 ، ص837–834.
62. الخوارزمي– شرح المفصّل في صنعة الإعراب، ج2، ص132–129.
63. ابن الحاجب– كتاب الكافية في النحو، ج1، ص320.

64. الرّضي الأستراباذي – شرح الرضي على الكافية، ج2، ص334.
65. ابن يعيش– شرح المفصّل، المجلد2، ص 12–11.
66. السلسيلي– شفاء العليل في إيضاح التسهيل، ج2، 793.
67. ابن عصفور– المقرّب، ص311
68. ابن هشام الأنصاري– أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج3، 393–392.
69. ابن بابشاذ – شرح المقدّمة المحسبة،ج2، ص332.
70. أبو البقاء العكبري– إعراب القراءات الشواذ، ج1، ص364–363.
71. المُنْتَجِبُ الهمذاني– الفريد في إعراب القرآن المجيد، المجلد1، ص 686–684.
72. ابن أبي الربيع – البسيط في شرح جمل الزجّاجي،ج1، ص347–345.
73. السّمين الحلبي– الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون،ج2، ص297–296.
74. الرّضي الأستراباذي – شرح الرّضي على الكافية، ج2، ص336.
75. أبو حيّان الأندلسي – ارتشاف الضّرب من لسان العرب، ج4، ص2013.
76. أبو حيّان الأندلسي – البحر المحيط، ج2، ص156.
77. المصدر السابق نفسه، والجزء نفسه، والصفحة نفسها.
78. المصدر السابق نفسه، والجزء نفسه، والصفحة نفسها.
79. المصدر السابق نفسه، والجزء نفسه، ص157.
80. السيوطي– همع الهوامع،ج5، ص268، والإتقان في علوم القرآن، ج2، ص323، والأشباه والنظائر في النحو، ج4، ص158–156.
81. عبد القادر البغدادي – خزانة الأدب،ج5، ص127.
82. ابن مالك– شرح التسهيل، ج3، ص233–232، وشواهد التوضيح والتصحيح، ص110–107، و عمدة الحافظ وعدّة اللافظ، ص669–659، وشرح الكافية الشافية، ج3، ص1254–1246.
83. ابن مالك – شرح الكافية الشافية، ج3، ص 1246
84. ابن مالك – شرح الكافية الشافية، ج3، ص1250

85. عبد العزيز عرفة – من بلاغة النظم، ج1 ، ص264.

86. رجب إبراهيم – موسيقى اللغة، ص135.

87. رجب إبراهيم – موسيقى اللغة، ص118، وكذلك البلاغة فنونها وأفنانها، فضل حسن عباس، ص 275.

88. عبدالعزيز عتيق– علم البديع، ص205.

89. السيوطي– الإتقان في علوم القرآن،المجلد2، ص–193 194.

90. المصدر نفسه، والمجلد نفسه، ص225.

91. عبد العزيز عتيق – علم المعاني، ص 194.

92. ابن فارس– الصاحبي، ص331.

93. السمين الحلبي – الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج6، ص369–368، و معاني القرآن الكريم، إبراهيم عبدالله رفيدة وآخرون، ج4، ص812.

94. عبد العزيز عتيق– علم البيان، ص210.

95. أبو حيّان الأندلسي– البحر المحيط، ج7، ص376.

96. عبد العزيز عتيق– علم البيان، ص171.

97. عبد العزيز عرفة – من بلاغة النظم،ج1، ص136

98. ابن فارس– الصّاحبي، ص 385–384.

99. الثعالبي– فقه اللغة وأسرار العربية، ص211.

100. رجب إبراهيم – موسيقى اللغة، ص50.

101. المبرّد– المقتضب، ج4، ص73.

102. السيوطي– الإتقان في علوم القرآن، ج2، ص–26 31.

المراجع

1- الأخفش، سعيد بن مسعدة.(1985) معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت.

2- الأستراباذي، رضيّ الدين محمد بن الحسن.(1996) شرح الرضيّ على الكافية، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي.

3- الأشموني، علي بن محمد.(1998) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت.

4- الأعلم الشَنْتَمْري، يوسف بن سليمان. (2005) النكت في تفسير كتاب سيبويه، دارالكتب العلمية، بيروت.

5- الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن.

أ- (1998) الإنصاف في مسائل الخلاف، دار الكتب العلمية، بيروت.

ب- (1403هـ) البيان في غريب إعراب القرآن، منشورات دار الهجرة ،(قُمْ-إيران).

6- ابن بابْشاذ، طاهر بن أحمد. (1977) شرح المقدّمة المُحْسِبة.

7- العكبري، أبو القاسم ابن بُرْهان.(1984) شرح اللُّمع، السلسلة التراثية، الكويت.

8- البَعْلي، محمد. (2002) الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، التراث العربي، الكويت.

9- البغدادي، عبد القادر. (1984) خزانة الأدب، مكتبة الخانجي، القاهرة م.

10- الثعالبي، أبو منصور الثعالبي.(1994) فقه اللّغة، دار الكتب العلمية، بيروت.

11- الجرجاني، ابو بكر عبد القاهر.(1982) المقتصد في شرح الإيضاح، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، 1982م.

12- ابن الجزري، محمد بن محمد. النشر في القراءات العشر، دار الكتاب العربي.

13- ابن جنّي، عثمان بن جني.

أ- (1990) كتاب اللُّمع في العربية ، دار الأمل للتوزيع والنشر، (أربد-الأردن).

ب- (1999) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، لجنة إحياء كتب السّنة، القاهرة.

14- بن الحاجب، جمال الدين.(1985) كتاب الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت.

-15- أبو حيّان الأندلسي، محمد.

أ- (1998) تفسير البحر المحيط، دار الكتب العلمية، بيروت.

ب- (1993) ارتشاف الضّرَب من لسان العرب ،مكتبة الخانجي، القاهرة.

16- ابن خالَوَيْه، الحسين بن أحمد.(1992) إعراب القراءات السبع وعِللها، مكتبة الخانجي، القاهرة

17- ابن الخبّاز، أحمد بن الحسين.(2002) توجيه اللُّمع، دار السلام، القاهرة.

18- الخوارزمي، القاسم بن الحسين.(1990) شرح المفصّل في صنعة الإعراب، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

19- ابن أبي الرّبيع، عبيدالله بن أحمد. (1986) البسيط في شرح جمل الزّجاجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

20- رجب عبد الجواد ابراهيم.(2013) موسيقى اللغة، دار الآفاق العربيّة، القاهرة.

21- رفيدة، ابراهيم عبدالله.(2001) معاني القرآن الكريم، دار الكتب الوطنية، بنغازي.

22- الزّجاج، ابراهيم السّرِي.(1988) معاني القرآن وإعرابه، عالم الكتب، بيروت.

23- الزّمخشري، محمود بن عمر.

أ- (1987) الكشّاف، دار الكتاب العربي، بيروت.

ب- (1990) المفصّل في علم العربيّة، دار إحياء العلوم، بيروت.

24- ابن السّرّاج ، محمد بن سهل.(1996) الأصول في النحو، مؤسسة الرسالة، بيروت.

25- السّلْسيلي، محسن بن عيسى.(1986) شفاء العليل في شرح التسهيل، مكتبة الفيصليّة، مكّة المكرّمة

26- السّمين الحلبي، شهاب الدين أبو العباس.(1994) الدّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون، دار الكتب العلميّة، بيروت.

27- سيبويه، عمرو بن عثمان.(1983) كتاب سيبوبه، عالم الكتب، بيروت.

28- السّيرافي، الحسن بن عبدالله.(2008) شرح كتاب سيبويه، دار الكتب العلمية، بيروت.

29- السيوطي، عبد الرحمن بن كمال الدين.

أ- (1995) الإتقان في علوم القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت.

ب- (1985) الأشباه والنظائر، مؤسسة الرسالة، بيروت.

ج- (2007) النكت على الألفيّة والكافية، والشافيّة، والشذّور، والنّزهة، دار الكتب العلمية، بيروت

30- عبد العزيز عتيق.

أ- (1985) علم المعاني، دار النهضة العربية، بيروت.

ب- (1985) علم البيان، دار النهضة العربية، بيروت.

ج- (1985) علم البديع، دار النهضة العربية، بيروت.

31- عرفة، عبدالعزيز عبد المعطي.(1990) من بلاغة النظم العربي، عالم الكتب، بيروت.

32- ابن عصفور، علي بن مؤمن.(1998) المقرّب، دار الكتب العلمية، بيروت.

33- ابن عطية، عبد الحق بن غالب.(1993) المحررّ الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، دار الكتب العلمية، بيروت.

34- العُكْبُري، عبدالله بن الحسين.

أ- (1992) إعراب القراءات الشوّاذ، عالم الكتب، بيروت.

ب- (1995) اللُّباب في عِلَلِ البناء والإعراب، دار الفكر المعاصر، بيروت.

35- ابن غَلْبون، الإمام طاهر بن عبد المنعم. (1991) التذكرة في القراءات الثّمان، راسم، جدة.

36- الفارسي، الحسن بن أحمد.(1991) التعليقة على كتاب سيبويه، جامعة الملك سعود، الرياض.

37- ابن فارس، أحمد بن فارس.(1977) الصاحبي، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة عيسى الباني، القاهرة.

38- الفرّاء، يحيى بن زياد.(1955) معاني القرآن، دار السّرور، بيروت.

39- فضل حسن عباس.(1987) البلاغة/ فُنونها وأفنانها، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمّان.

40- القيسي، مَكّي بن أبي طالب.(1984) كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعِللها، مؤسسة الرسالة، بيروت.

41- ابن مالك، جمال الدين بن عبدالله.

أ- (2001) شرح التسهيل، دار الكتب العلمية، بيروت.

ب- (1982) شرح الكافية الشافية، دار المأمون للتراث، مكّة المكرمة.

ج-(1985) شواهد التوضيح والتصحيح، إحياء التراث الإسلامي، وزارة الأوقاف العراقية، العراق.

د- (1977) شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ، مطبعة العاني، بغداد.

42- المبّرد، محمد بن يزيد.

أ- (1993) الكامل، مؤسسة الرسالة، بيروت.

ب- (1963) المقتضّب، عالم الكتب، بيروت.

43- النّحاس، أحمد بن محمد.(1985) إعراب القرآن، عالم الكتب، بيروت.

44- ابن هشام الأنصاري، جمال الدين عبدالله.

أ- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، دار الفكر، بيروت.

ب- (1980) الجامع الصغير في النحو، مكتبة الخانجي، القاهرة.

45- الهمذاني، المُنتجِبْ حسين بن أبي العز.(1991) الفريد في إعراب القرآن المجيد، دار الثقافة، قطر.

46- الواسطي، القاسم بن محمد.(2000) شرح اللُّمع في النحو، مكتبة الخانجي، القاهرة.

47- ابن يَعيش، مُوَفّق الدّين علي. شرح المفصّل، المكتبة التوفيقية، القاهرة.